

مراجعة كتاب:

الصين، الاتحاد الأوروبي والحوكمة العالمية

الناشر: المملكة المتحدة: إدوارد إلغار، 2012

جان ووترز (Jan Wouters) أستاذ القانون الدولي والمنظمات الدولية ومدير مركز لوفان لدراسات

الحوكمة العالمية ومعهد القانون الدولي، جامعة لوفان.

مراجعة : د.محمد حمشي، جامعة أم البواقي.

صدر عن مركز لوفان لدراسات الحوكمة العالمية كتاباً جماعياً تحت عنوان "الصين، الاتحاد الأوروبي والحوكمة العالمية" من تحرير كلٍّ من جان ووترز، تانغاي دو وايلدي، بيير دوفراين وجون كريستوف دوفراين، وبمساهمة عشرين باحثاً آخرين من مختلف الجامعات ومراكز البحوث الأوروبية والصينية. يقع الكتاب في 384 صفحة. يتضمن عشرين فصلاً موزعة على خمسة أجزاء، إضافة إلى مقدمة وملاحظات ختامية. الكتاب عبارة عن خلاصة لأشغال وأوراق العمل التي استضافها الملتقى الدولي، "الصين، الاتحاد الأوروبي وإعادة هيكلة الحوكمة العالمية"، الذي انعقد في بروكسل يومي 6 و 7 ماي 2010.

أصبح حقل العلاقات الدولية، خلال السنوات الأخيرة، يحفل بالأدبيات التي تحاول أن تتحدى مفهوم "الأحادية القطبية" الذي قام عليه خطاب "النظام الدولي الجديد" لفترة ما بعد الحرب الباردة. إن لم تذهب هذه الأدبيات في عمومها إلى حد المجادلة، بحماس مفرط أحياناً، بأن النظام الدولي الراهن هو نظام متعدد الأقطاب، فهي تحتفي بشكل أو بآخر بنمو تعددية الأطراف (multilateralism) في إطار منظمة التجارة العالمية من جهة، والتوسع الذي تعرفه الترتيبات الإقليمية بصورتها التقليدية والجديدة من جهة أخرى. وفي كلا الحالتين، تستند هذه الأدبيات إلى الدور المتنامي الذي أصبحت تؤديه القوى العالمية الناشئة، مثل الاتحاد الأوروبي والصين، في ما يعرف بالحوكمة العالمية، وهي على الأرجح المفهوم البديل للسياسة الدولية بالمعنى التقليدي. في سياق ذلك، يتناول هذا الكتاب الجماعي العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والصين كقوتين عالميتين ناشئتين، مقارنة كل من الاتحاد الأوروبي والصين لعدد من القضايا والتحديات الراهنة في الحوكمة العالمية، بما في ذلك موازنة الهيمنة الأمريكية والتحول نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، وإعادة هيكلة الحوكمة العالمية.

عرض مُفصَّلٌ لمحتويات الكتاب

المقدمة: صعود الصين كلاعب عالمي، انعكاساته على الحوكمة العالمية و كيف تتواءم أوروبا معها؟ (جان ووترز، تانغاي دو وايلدي، بيير دوفراين وجون كريستوف دوفراين)

الجزء الأول: تحولات في النظام العالمي

1- الصين تهمز العالم: التحديات الناجمة عن التحولات في ميزان القوى العالمي (جان كريستوف دوفراين)

2- الصين والاتحاد الأوروبي في الحوكمة العالمية: السعي نحو تناغم في الهويات (بيوي وانغ)

3- أوروبا، الصين ومجموعة العشرين (ستيوارت فليمينغ)

الجزء الثاني: النظام التجاري العالمي

4- الصين والاتحاد الأوروبي في منظمة التجارة العالمية: العيش معا بشكل منفصل؟ (جان ووترز و ماثيو بورناي)

5- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من جولة مفاوضات الدوحة؟ (شياودونغ وانغ)

6- ما وراء مبدأ المشروطية الأوروبية ومبدأ عدم التدخل الصيني: العلاقات ثلاثية الأطراف بين الاتحاد

الأوروبي، الصين وإفريقيا (شيان-هواي وو)

الجزء الثالث: النظام المالي والنقدي العالمي

7- مجموعة الثلاث (G3) النقدية مع منظور متعدد الأطراف (بيير دوفراين)

8- آفاق النظام النقدي الدولي: قضايا أساسية (ميشال أغليتا)

9- هل هناك إجحاف في تقدير قيمة الرنمينبي (Renminbi)؟ (سيلفاين بلاشهارت)

10- انخراط ديناميكي: مشاركة الصين في المؤسسات النقدية الدولية (كوبو)

الجزء الرابع: تغير المناخ والطاقة

11- حوكمة المناخ العالمي وتحديات الطاقة: وجهات نظر أوروبية وصينية (ديفيد بيليس و سيمون تشونز)

12- العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي وتحديات الطاقة وتغير المناخ العالمي (ريتشارد ن. كوبر)

13- تغير المناخ، نقل التكنولوجيا و التنمية الاقتصادية محدودة النواتج الكربونية في الصين (جينغتشوان

تشن)

14- العلاقات المناخية بين الاتحاد الأوروبي والصين: أليات التنمية النظيفة والطاقة المتجددة في الصين (باي-

فاي تشانغ، ديفيد بيليس وهانز بروينينكس)

15- تحدي الطاقة: الصين، الاتحاد الأوروبي وإعادة هيكلة الحوكمة العالمية (بيرنار سئوي)

16- الصين، الاتحاد الأوروبي والطاقة المستدامة: تعاون، تنافس أم صراع؟ (برام بويجز ولوسيا فان جيونز)

الجزء الخامس: الأمن والسياسة

17- التحالف بين الولايات المتحدة - اليابان و صعود الصين: الانعكاسات على النظام الأمني في شرق آسيا و

الدور الإقليمي للاتحاد الأوروبي (إيلينا أتاناسوفا-كورنيليس)

18- الاتحاد الأوروبي في مقابل الصين: مسألة السلطة والإكراه؟ (تانغاي دي وايلدي)

19- الاتحاد الأوروبي و الصين: القوى العالمية الناشئة القادرة على موازنة الهيمنة الأمريكية و صياغة نظام

عالمي جديد؟ (هان كويكانز)

20- مجموعة الاقتصاديات الناشئة (BRIC)، الصين و النظام العالمي الناشئ: هل جمهورية الصين الشعبية

بصدد كتابة سيناريو عالمي جديد ؟ (جاغاناث ب. باندا)

ملاحظات ختامية : العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي في الأوقات المضطربة: الطريق نحو الأمام؟ (جان ووترز وماتيو بورناي)

قراءة في مضمون الكتاب

قام مُحَرِّرُ كتاب "الصين، الاتحاد الأوروبي والحوكمة العالمية" بتقسيمه إلى خمسة أجزاء. يتصدى الجزء الأول منه، بشكل أساسي، لظاهرة صعود الصين كقوة عالمية ناشئة، كما يتصدى للمقارنة بين مقاربتى الاتحاد الأوروبي والصين للحوكمة العالمية، إضافة إلى إبراز الكيفية التي أثر بها صعود الصين في السياسة الدولية على إعادة صياغة شكل الحوكمة العالمية. ينقسم الجزء الأول بدوره إلى ثلاثة فصول. يعمل الفصل الأول على اقتفاء أصول بروز الصين كقوة عالمية، وكيف ينعكس ذلك على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، كما يسعى إلى تقييم التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي في عالم يعرف تراجع هيمنة الولايات المتحدة. أما الفصل الثاني فيتناول قضايا (سوء) الإدراك والهوية بين الاتحاد الأوروبي والصين، ويجادل بأن الفجوة التي تعرفها العلاقات بينهما فيما يتعلق بالهوية كان من شأنها أن أدت إلى تراكم الإدراكات الخاطئة (misperceptions) بينهما، مما فاقم تاريخياً من حدة التوترات التي عرفتها العلاقات بينهما. ويستعرض الفصل الثالث السياق الجيوسياسي الجديد الذي فرضه صعود الصين ودول أخرى كقوى عالمية ناشئة، كما يلقي الضوء على السياق الذي تمكنت فيه مجموعة العشرين (G20) من أخذ مكان مجموعة السبعة (G7)¹ التقليدية كمنتدي للتعاون الاقتصادي على المستوى العالمي، وكيف شكل ذلك خطوة في الأساس لاستيعاب صعود الصين إثر الأزمة المالية العالمية 2008.

يتناول الجزء الثاني النظام التجاري العالمي وكيف [أُترو] يؤثر صعود القوى العالمية الجديدة – الاتحاد الأوروبي والصين تحديداً – على التجارة العالمية من جهة، وعلى مأسسة هذا النظام والإصلاحات المنتظرة بشأنه من جهة أخرى. يفحص الفصل الرابع التفاعلات بين الصين والاتحاد الأوروبي في إطار منظمة التجارة العالمية ويلقي الضوء على سلوك الصين داخل المنظمة، حيث يخلص إلى أن فشل المفاوضات ثنائية الأطراف في معالجة المشاكل التجارية العالقة بينهما جعل من منظمة التجارة العالمية فضاءً مُهمًا بالنسبة للصين والاتحاد الأوروبي لتسوية نزاعاتهما التجارية في إطار جهاز تسوية النزاعات التجارية التابع للمنظمة، ويجادل كتابا الفصل بأن سوء الإدراك المتبادل بين الصين والاتحاد الأوروبي من شأنه أن يقوض من قدرتهما على تطوير تعاون بِنَاءٍ يَمَكِّنُهُمَا من الدفع نحو إعادة هيكلة منظمة التجارة العالمية. أما الفصل الخامس الذي كتبه شياودونغ وانغ، المستشار في مكتب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، فيقدم تصوُّراً، مدعوماً بالخبرة التي يتمتع بها الكاتب، للأسباب الكامنة وراء الأزمة الحالية في مفاوضات جولة الدوحة التي من أهمها الفراغ الحالي في القيادة على المستوى العالمي، الاستعمال الموسع لاتفاقيات التجارة الحرة (FTAs)²، والصعوبات التي تواجه التوصل إلى تسويات؛ إضافة إلى ذلك يناقش الفصل كيف أثرت [وتؤثر] تحالفات القوى الصاعدة على مفاوضات منظمة التجارة العالمية، مؤكداً على الدور الإيجابي الذي يمكن للصين والاتحاد الأوروبي أن يلعباه في أجندة المفاوضات القادمة بما في ذلك مكافحة الحمائية (protectionism). من جانبه، يقدم الفصل السادس دراسة مقارنة لسياسات كل من الاتحاد الأوروبي والصين اتجاه إفريقيا مركزاً على الأدوات التي يستعملها كل طرف، مثل اتفاقية كوتونو³ بالنسبة للاتحاد الأوروبي والمنتدى الصيني الإفريقي للتعاون⁴ بالنسبة للصين، ويجادل بوجود طريق وسط بين مبدأ المشروطية الأوروبية ومبدأ عدم التدخل الصيني داعياً، في هذا الصدد،

إلى علاقات ثلاثية الأطراف من شأنها أن تقلص من حدة المواجهة بين الاتحاد الأوروبي والصين لصالح القارة الإفريقية.

يركز الجزء الثالث على وجهات النظر الصينية والأوروبية اتجاه النظام النقدي الدولي السائر في طريق التغيير. يتعرض الفصل السابع لأصول الاختلافات في الاقتصاد الكلي العالمي من خلال تحليل سياسات الاقتصاد الكلي في كل من الولايات المتحدة والصين. وإذ يقوم الفصل باقتفاء مسار تطور النظام النقدي الدولي، نجد أنه يجادل من خلال ذلك بأن هذا النظام يعرف عملية تحول ليصبح متعدد الأقطاب كنتيجة لتدويل عملي الاتحاد الأوروبي (اليورو) والصين (الرينميني). أما الفصل الثامن فيستعرض، من خلال توصيف طبيعة النظام النقدي الدولي منذ بريتون وودز، جملة من التناقضات التي ينطوي عليها هذا النظام كما يقترح مجموعة معينة من الإصلاحات، بما في ذلك تمكين الاقتصاديات الناشئة من المزيد من النفوذ في حوكمة صندوق النقد الدولي. وإضافة إلى مزيد من الضبط للأسواق المالية، يدعو هذا الفصل إلى تعزيز منطقة نقدية إقليمية في شرق آسيا إلى جانب منح دور سياسي أقوى لمنطقة اليورو في صندوق النقد الدولي. في حين يتناول الفصل التاسع إشكالية تقييم العملة الصينية ويجادل بأن قيمة الرنميني لم تكن العامل الأساسي للدافع وراء نمو الفوائض التجارية وبالتالي الزيادة السريعة في الاحتياط الأجنبي الصيني، وإنما يعزى ذلك إلى مجموعة من الخصائص الهيكلية الداخلية للاقتصاد الصيني، وبالتالي فإن المطالب الغربية في ما يتعلق بتقييم العملة الصينية لا تشكل أداة كافية لتصحيح الاختلافات في التجارة العالمية بين الصين، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما الفصل العاشر فيتناول الكيفية التي تدير بها الصين اندماجها في النظام النقدي والمالي العالمي، مؤكداً على الدور الذي لعبته متطلبات الإصلاحات الاقتصادية الداخلية، الأزمة المالية الآسيوية 1997، انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية 2001 و الأزمة المالية العالمية 2008 في الدفع نحو مزيد من انخراط الصين في ترتيبات التعاون المالي العالمي؛ هذا إضافة إلى إلقاء الضوء على وجهة النظر الصينية بشأن إصلاح وإعادة ضبط النظام النقدي الدولي والقضايا ذات العلاقة، مثل تدويل العملة الصينية ومستقبل آليات التعاون النقدي الآسيوي. ويركز الجزء الرابع على تغير المناخ العالمي وتحديات الطاقة، وهو يلقي الضوء على الدور المتنامي لكل من الاتحاد الأوروبي والصين في الحوكمة العالمية لتغير المناخ والطاقة، كما يدافع عن مقاربة واقعية متعددة الأطراف لهذه القضايا، كما هو الحال في تجربة التعاون بين الصين والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة المتجددة والتكنولوجيا محدودة النواتج الكربونية.

ويتعاطى الجزء الخامس مع جملة من قضايا الأمن والسياسة على المستوى العالمي، وهو ينطلق من فرضية مفادها أن صعود الصين كقوة ناشئة في شرق آسيا من شأنه أن يتحدى وضع الولايات المتحدة المهيمن في المنطقة. يبدأ الفصل السابع عشر بعمل تحليلي حول العضلات الأمنية الناشئة بين اليابان، الولايات المتحدة والصين وأفاق التعاون بينها، ثم يتطرق إلى المكونات الأساسية للنظام الأمني الإقليمي الناشئ في المنطقة وسياسة الاتحاد الأوروبي تجاهه، وينتهي بالمحاجة بأنه في الوقت الذي يبقى فيه النظام الأمني الإقليمي الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة المصدر الرئيسي للأمن والاستقرار في المنطقة وهو ما يسمح مبدئياً باستمرار الدور الأمريكي التقليدي، إلا أن الترتيبات متعددة الأطراف الواعدة في قضايا الأمن غير التقليدي من شأنها أن تتحدى هذا الدور. وبالتالي من شأنها أن تسمح للاتحاد الأوروبي بالانخراط أكثر في المنطقة، خاصة من خلال تعزيز علاقاتها مع الصين. أما الفصلان الثامن عشر و التاسع عشر فيستعرضان مقاربتين للاتحاد الأوروبي والصين للنظام العالمي، واللتين تلتقيان في دعم نظام دولي متوازن متعدد الأقطاب، كما يقدم الفصلان تحليلًا

مقارنا يخلص إلى إبراز الاختلافات بين المقاربتين، إضافة إلى جوانب مختلفة مثيرة للجدل من العلاقات الثنائية بينهما، مثل استمرار الاتحاد الأوروبي في ممارسة الإكراه (coercion) من خلال الإبقاء على حصر بيع الأسلحة للصين الذي فُرض عليها عام 1989 في أعقاب أحداث ميدان تيان أن مين، رغم وجود نزعة قوية لديه لبناء علاقات متعددة الأطراف معها. كما يؤكد هذا الفصل بدوره على ضرورة إعادة النظر في مقولة هيمنة الولايات المتحدة على المستوى العالمي، حيث يبدو جلياً أن توازنَ قوئِ متعددِ الأقطاب في طور التشكل، تشارك في صياغته القوى الناشئة مثل الصين والاتحاد الأوروبي الذين سيلعبان دوراً، حتى وإن كان متبايناً سواءً من حيث طبيعته أو حدته، في إعادة تعريف النظام العالمي الجديد. أخيراً، يتناول الفصل العشرون دعوة الصين ودفاعها مؤخراً عن نظام متعدد الأقطاب في سياق انخراطها في مجموعة القوى الناشئة BRIC (البرازيل، روسيا، الهند والصين)، ويبين كيف يشكل دعم الصين المتواصل للحوار مع/بين الدول النامية جوهر إستراتيجيتها في هذا الصدد. كما يجادل بأن الصين تتبنى إستراتيجية الوضع المزدوج (dual-mode strategy) القائمة على المزاوجة بين تعددية الأطراف وتعددية الأقطاب كأداة للتأثير على بنية السياسة العالمية.

قراءة نقدية في مضمون الكتاب

رغم القيمة المضافة للكتاب، التي ستتم الإشادة بها أدناه، إلا أن المقاربة التحليلية التي اعتمدها الكتاب تثير بشكل عام عدداً من الملاحظات، على الأقل من الناحية التحليلية.

أولاً، يحاول الكتاب أن يقارن بين مقاربتين كلٍ من الاتحاد الأوروبي والصين لقضايا الحوكمة العالمية، غير أن التفكير المقارن هنا ينطلق من المقارنة بين وحدتين غير متسقتين تمامًا، فالصينُ عبارةٌ عن دولةٍ واحدة - و وحدوية (unitary) حسب المنطق الواقعي - بينما لا يمثل الاتحاد الأوروبي دولة واحدة، بل هو عبارة عن مجموعة من الدول تشكل وحدة ما فوق دولية واحدة - لكنها غير وحدوية دائمةً حسب المنطق الواقعي. وفي نفس الوقت، درجة "الاتحاد" في الاتحاد الأوروبي تتفاوت بتفاوت قطاعات السياسات العامة المشتركة المعنية بالتحليل، فلا أحد مثلاً يستخدم عبارة "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي" بنفس الثقة التي يستخدم بها عبارة "السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي"، ففي الحالة الأولى تُستخدم العبارة فقط للإشارة إلى ما يمكن تسميته "السياسات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي".

ثانياً، التركيز بشكلٍ مُبالغٍ فيه على البعد الاقتصادي في التحليل، من جهة أخرى، قد يكون من شأنه أن يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، لأن قضايا الحوكمة العالمية الراهنة التي تلقي بضلالها على أدوار وعلاقات القوى العالمية الناشئة والتي تحتاج إلى مراجعة متعددة الأطراف ليست قضايا اقتصادية/تجارية بحتة؛ أكثر من ذلك، يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية - خاصة بعد انضمام الصين 2001 - أصبحت بمثابة الإطار متعدد الأطراف الملائم لضبط النظام التجاري العالمي وتسوية الخلافات التجارية بين الدول الأعضاء⁵؛ وعليه فإن القضايا الأكثر إلحاحاً ليست قضايا اقتصادية بحتة، وبالتالي فهي تحتاج إلى التركيز أكثر على أبعاد تحليلية أخرى. سنلتفت الانتباه فيما يلي إلى البعد العسكري، طالما أن الكتاب تطرق بشكلٍ أو بآخر إلى بعد الهوية في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين (الجزء الأول)، كما تطرق - فيما يتعلق بالقضايا غير الاقتصادية - إلى قضايا البيئة والمناخ (الجزء الرابع).

ثالثاً، يمكن القول بأن حضور البعد العسكري في المقارنة بين الاتحاد الأوروبي والصين كان باهتاً رغم أهميته في فهم الاختلاف في أدوار، مقاربات وإمكانات التأثير لدى القوى العالمية الناشئة إزاء الحوكمة

العالمية في شكلها الراهن؛ فالصين مثلا، مقارنة بالاتحاد الأوروبي وغيره من القوى العالمية الناشئة الأخرى المعروفة اختصارًا بـ (BRIC) ⁶، لا تعتبر فقط قوة ناشئة اقتصاديًا، ولكن عسكريًا كذلك؛ حتى مقارنة مع روسيا، تعتبر الصين إلى حد ما القوة الوحيدة التي تتوفر على ميزة المزاوجة بين النمو المتزايد في القوة الاقتصادية والقوة العسكرية معًا ⁷. أكثر من ذلك، قد لا يُعتبر الاتحاد الأوروبي واعدًا مقارنة بالصين عندما يتعلق الأمر بجهود إضفاء الطابع متعدد الأقطاب (multi-polarizing) على النظام الدولي، وذلك بسبب ارتباطاته البنيوية والإستراتيجية على الصعيد العسكري بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال منظمة حلف شمال الأطلسي؛ أما الصين فلا تعتبر فقط مستقلة عسكريًا، لكنها قادرة على موازنة (balancing) الولايات المتحدة وبالتالي الدفع بالنظام الدولي بعيدًا عن هيمنة (ال)قطب (ال)واحد. إن معضلة التحول نحو لحظة النظام الدولي متعدد الأقطاب لا تكمن على الصعيد الاقتصادي، ولكن على الصعيد العسكري والاستراتيجي أساسًا ⁸. نجادل هنا بأن مقولات القطبية لطالما كانت اختزالية إلى حد كبير، سواء تعلق الأمر بمقولة الأحادية أو التعددية القطبية، فالذين يقولون بالأحادية يختزلون القوة على المستوى العالمي في الشق العسكري، تماما كما يختزلها في الشق الاقتصادي أولئك الذين يقولون بالتعددية ⁹.

القيمة المضافة للكتاب

تتمثل الميزة الأساسية للكتاب في كونه يجمع مساهمات مجموعة متنوعة من الباحثين من مختلف الجامعات ومراكز البحوث الأوروبية والصينية، هذا إضافة إلى كونهم ينتمون إلى تخصصات معرفية متنوعة كذلك، كالتجارة الدولية، الاقتصاد الدولي، العلاقات الدولية، الحوكمة العالمية، الدراسات الأمنية، السياسة الخارجية، النظم الإقليمية، الدراسات الأوروبية، الدراسات الآسيوية... مما يسمح له بتقديم توليفة من الأطروحات والحجج ذات طبيعة عبر- تخصصية (multidisciplinary) حول تأثير بروز الاتحاد الأوروبي والصين كلاعبين عالميين على رهن ومستقبل الحوكمة العالمية، مع استشراف السبل الممكنة لتعزيز الشراكة والتعاون بينهما في نظام عالمي متغير سعيًا نحو إعادة النظر في البنية المؤسساتية للحوكمة العالمية من جهة، وفي أنماط توزيع القوة العالمية من جهة أخرى.

لاشك أن هذا الكتاب يشكل إسهامًا نوعيًا ليس فقط في حقل دراسات الحوكمة العالمية، ولكن في عدة حقول معرفية أخرى كما تمت الإشارة إليه؛ وهو لا يهتم فقط بطلبة العلاقات الدولية، ولكنه يعتبر مُقرّرًا جيدًا كذلك بالنسبة لطلبة الاقتصاد الدولي، طلبة الدراسات الأوروبية وطلبة الدراسات الآسيوية؛ إضافة إلى كونه يزود الممارسين بتحليلات غنية بالحجج والأسانيد والتوصيات المستبصرة بشأن السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي والصين، وكيف تأثر العلاقة بينهما على رهن ومستقبل الحوكمة العالمية.

الهوامش

¹ تحولت هذه المجموعة من مجموعة السبعة، التي ضمت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، اليابان، ألمانيا، إيطاليا وفرنسا، إلى مجموعة الثمانية بعد انضمام روسيا؛ ثم تحولت لاحقًا إلى مجموعة العشرين بعد انضمام كل من الصين، الهند، إندونيسيا، كوريا الجنوبية، جنوب إفريقيا، الأرجنتين، البرازيل، تركيا، كندا، المكسيك، أستراليا والمملكة العربية السعودية.

- ² ينبغي التذكير هنا بأن منظمة التجارة العالمية سبق لها أن أعربت عن قلقها من أقلمة التجارة العالمية، فرغم تسارع وتيرة العولمة فإن أقاليم/تجمعاتٍ محدودةً تتحكم في جل التجارة العالمية. (عبد النور بن عنتر في بريد إلكتروني حول مضمون الكتاب)
- ³ اتفاقية كوتونو هي اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي من جهة ودول مجموعة إفريقيا، الكاريبي والباسيفيك ACP (79 دولة). تم توقيعها سنة 2000 لتحل محل اتفاقية لومي لسنة 1975 التي جمعت الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجموعة ACP، ثم تمت مراجعتها مرتين، في سنة 2005 وفي سنة 2010.
- ⁴ تأسس منتدى التعاون الصيني الأفريقي FOCAC في سنة 2000 كإطار للحوار بين الصين والقارة الأفريقية، ويضم في عضويته 49 دولة إفريقية (جميع دول القارة ماعدا بوركينا فاسو، غامبيا، ساوتومي وبرنسيب وسوازيلاند؛ كما أن الصحراء الغربية ليست عضواً بالمنتدى لأن الصين لا تعترف بها).
- ⁵ نلاحظ هنا مرة أخرى العلاقة بين الاستخدام غير الحذر لعبارة "الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية" والملاحظة السابقة حول طبيعة الاتحاد الأوروبي كفاعل في العلاقات الدولية، لأنه عندما يتعلق الأمر بمفاوضات وآليات عمل منظمة التجارة العالمية، خاصة جهاز تسوية النزاعات التجارية، فإن دول الاتحاد الأوروبي لا تتفاوض كدول منفردة ولكن يمثلها الاتحاد الأوروبي في حد ذاته.
- ⁶ البرازيل، روسيا، الهند والصين.
- ⁷ أنظر تقارير (The Military Balance: The annual assessment of global military capabilities and defence economics) الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS) خلال السنوات الأخيرة، على الموقع < <http://www.iiss.org/en>.
- ⁸ من المهم جدا الانتباه إلى التزايد غير المسبوق في تعدد قطاعات القوة العالمية، وهو عامل ينبغي دائما التفكير بشأنه بشكل أكثر جدية؛ فالحديث عن بروز البعد الاقتصادي لا يعني تراجع البعد العسكري، بل على العكس من ذلك، قد يعني الزيادة من أهميته.
- ⁹ أنظر على سبيل المثال: Gustaaf Geeraerts (2011) "China, the EU, and the New Multipolarity," *European Review*, Vol. 19, No. 1: 57–67.